معوقات التنمية بالمجتمعات النامية

ملخص

تمثل معوقات التنمية الشاملة للمجتمعات النامية تحدّيا كبيرا أمام محاولة التقدم والتحديث، بالرغم من تعدد النظريات التي جاءت في إطار النسق المعرفي السوسيولوجي من أجل تحديد عناصر ومقومات التنمية بالمجتمعات المتخلفة إلاّ أن معظمها يسودها نوع من الغموض والتباين في كثير من الحالات، وخاصة فيما يتعلق بتحديد المعوقات التي تواجه العملية التنموية بالمجتمع النامي.

وفي ضوء ذلك أصبحت هذه الأخيرة موضوعا استقطب الكثير من الدارسين في حقل علم اجتماع التنمية، وهذا ضمن إطار تكاملي باعتبار أن التنمية هي عملية اقتصادية اجتماعية هدفها هو حل المشكلات التي تواجه الإنسان من خلال مجالات متعددة ومن هنا تتضح، أن هذه المشكلات قد تصنف معظمها ضمن معوقات التنمية.

وبوجه عام تعدّ عملية التنمية قضية معقدة ومتشابكة الجوانب، تختلف معوقاتها في عديد من الأبعاد المتداخلة التي لها خصائص مختلفة ولكنها مترابطة ومتداخلة تعمل بعضها من خلال بعض ويؤثر بعضها في البعض، مما يسمح بالتأكيد على أن معوقات التنمية أو تحديات التقدم ومظاهر التخلف متعددة ومتباينة تبعا لظروف كل مجتمع وخصائصه وإمكانياته. (1)

وانطلاقا من أن التنمية يجب أن تنبع من الواقع الاجتماعي لا أن تستمد من ثقافات مختلفة على اعتبار أن أي مشروع تنمية في مجتمع ما يهتم باستخدام الموارد المالية والبشرية وغيرها لتحقيق الأهداف المرسومة.

د. السعيد فكرون

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة المسيلة
الجزائر

مقدمة

Résumé

Le présent article traite des contraintes du développement auxquelles les pays du tiers-monde sont soumis dans leurs efforts pour réaliser le progrès et la prospérité et ce, en mobilisant les théories qui prévalent, en la matière, en sociologie du développement.

وإن كنّا نود التأكيد على أن معوقات التنمية ليست على درجة واحدة من الأهمية والتأثير في عملية التنمية وتختلف درجة حدتها وشدتها وتعقيدها من واقع اجتماعي لآخر باختلاف الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لكن يبقى لها وزن ودور كبيران فيما يتعلق بدرجة تأثيرها (يمكن أن يكون ايجابيا أو هامشيا)، فقد يصل البعض منها إلى حد إعاقة كاملة لعملية

© جامعة قسنطينة 1، الجزائر2012.

التنمية، وقد يكون لبعضها مجرد دور المساهمة مع غيرها في هذه الإعاقة وبدرجة هامشية.

وعموما يمكن أن نذكر أهم معوقات التنمية التي واجهت وتواجه عملية التنمية ضمن كافة الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، الثقافية، الإدارية وغيرها... حيث قد تم ترتيبها وفق درجة تأثيرها.

1 أهم معوقات التنمية من الناحية الاجتماعية

أولا : ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي ونقص الموارد الإنتاجية.

حيث تعاني معظم المجتمعات النامية من ارتفاع في مستوى نموها السكاني وبالمقابل نجد هناك انكماشا أو ركودا في مستوى النمو الاقتصادي وهو أمر تكون له آثاره السلبية على التنمية.

ومشكلة الانفجار السكاني تعدّ من أهم ما يجابه المجتمعات التي هي في طور التنمية في الوقت الحاضر، إلا أن الأساليب والأدوات المتاحة لحل هذه المشكلة مازالت ضعيفة لأنها تجابه تحدّيا ضخما من القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية، إضافة إلى ذلك فإن النمو السكاني يعتبر بمثابة عائق محلي في وجه التنمية ولو أنّه أقل خطورة من الانفجار السكاني.

وترتبت عن هذه الزيادة السكانية آثار سلبية على التنمية حيث ظهرت هذه الآثار في :

1. - أنّ الزيادة في نسبة النمو الديمغرافي يؤدي بالضرورة إلى التقلص في مستوى الدخل القومي.

2. - أنّ الخدمات الاجتماعية من خدمات صحية ومواصلات ... الخ. تتأثر تأثرا مباشرا بالارتفاع في الحجم السكاني، ذلك انه يفرض على الدولة استخدام موارد إنمائية جديدة، مما يكلفها اكثر ويضعف قدراتها الاقتصادية.

3. - أنّ كل زيادة في السكان تستهلك الزيادة في الإنتاج، وتستنزف بذلك كل عائد للجهد البشري المبذول.

4. - أنّ أي ارتفاع في مستوى النمو الديمغرافي يفرض على الدولة في كل الحالات من إنفاق جزء معتبر من مواردها من أجل تغطية الاحتياجات المتعددة الناتجة عن هذا الارتفاع. ممّا يرهق عائدات المجتمع ويقلّص من حجم الاستثمار المنتج الذي هو الأساس في تحريك عجلة التنمية.

5. - أنّ الزيادة في السكان يؤدي إلى دخول يد عاملة جديدة في سوق العمل، وبالتالي ارتفاع نسبة طالبي العمل.

6. - أنّ الزيادة السكانية تفرض على المجتمعات النامية زيادة نسب الإعالة في المجتمع، مما يزيد من حجم الأعباء الملقاة على الفئات العصرية المنتجة.

7. - أنّ الزيادة السكانية تفرض أيضا سياسة بيئية تتماشى والنمو الديمغرافي بشكل عام.

8. - سوء توزيع السكان بين المناطق وهو ما يشار إليه بخلل النسق الايكولوجي، والمقصود به أن المجتمعات النامية تعيش توزيعا غير عادل للسكان، وحتى في الخدمات بين المناطق، وخاصة بين الريف والمدينة.

ولمّا كانت المدن هي مركز التحضر والتقدم الاقتصادي والنمو الاجتماعي والتفوق الحضري فإنه من الممكن القول بأنه كلما ارتفعت نسبة التحضر في مجتمع ما زادت درجة تقدّمه ومعدّلات نموه والعكس صحيح.

وبالإضافة إلى انخفاض درجة التحضر ومعدلات النمو في المجتمعات المتخلفة، فإنّ هناك ظاهرة أخرى تسود هذه المجتمعات المتخلفة ويطلق عليها اسم الثنائية الإقليمية ويقصد بها وجود هوة كبيرة تتسع باستمرار بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في داخل المجتمع الواحد وينتج عنها عدم التكافل الإقليمي.

وتستخدم ظاهرة الثنائية الإقليمية أو عدم التكامل الإقليمي بوصفه مقياسا يشير إلى التخلف فالدفعة القوية وزيادة الاهتمام بالتركيز على تطوير مناطق معينة بالمجتمع وعدم توجيه الاهتمام والعناية اللازمة لمناطق أخرى قد تكون أقل نموا، وهذا الوضع هو متكرر في كثير من المجتمعات النامية (2)

***ثانيا* : انتشار الأمية وتقلص في مستويات التعليم :**

نحن نعرف بأنّ تقدم المجتمعات تقاس بمستويات التعليم فكلما كانت نسبة الأمية بالمجتمع ضعيفة كلما كانت هناك إمكانية أكثر في تحقيق أهداف العملية التنموية، وذلك لما التعليم من أهمية باعتبار أن العملية التعليمية هي بالأساس عملية اجتماعية، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة التعليم لكل المستويات يسمح بالزيادة في مشاركة الأفراد في مشروعات التنمية بالمجتمع، وبالتالي ارتفاع في مستوى النمو.

والحقيقة أن المجتمعات النامية تعيش أوضاعا نسبية في مجال التعليم سواء على مستوى البرمجة أم التنفيذ أم ضمن الإطار التعليمي ككل، وعليه يمكن ذكر بعض الخصائص التي يتصف بها النظام التعليمي بالمجتمعات النامية والذي يشكل محتوى ومقومات هذه العملية.

أ. - ارتفاع في معدلات الأمية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن المجتمعات العربية والإفريقية تعيش تخلفا تعليميا واضحا وكبيرا، حيث تتراوح نسبة .....

ب. - الذين يعرفون القراءة والكتابة حوالي 27 %، وهي نسبة قليلة بمقارنتها بالمعدل العام في العالم، والذي يبلغ حوالي66 %، وأنّه كلما كان معدل الأمية مرتفعا كلما ضعف مستوى الإدماج في العملية التنموية.

ج. - انخفاض في مستوى الإنفاق العام على التعليم والبحث العلمي في الدول النامية بحيث يبلغ % 5 من الدخل القومي، بينما في المجتمعات المتقدمة فيتراوح ما بين 8% و 10 %.

د. - التفاوت في التعليم بين الإناث والذكور في المجتمعات النامية.

ه. - إنّ معدلات انتشار التعليم يختلف بين المناطق الريفية والحضرية في المجتمع الواحد، فنجد التعليم (وسائل وإمكانيات) منتشرة بنسبة عالية في المناطق الحضرية بينما نجد الريف يعيش حرمانا كبيرا من هذه الخدمات.

و. - تعيش البلدان النامية عجزا كبيرا في الوسائل والإمكانيات أو البرامج والهياكل التعليمية (التأطير والوسائل التربوية – المناهج التعليمية – المباني ...الخ)

إن الأمية وضعف مستويات التعليم يعد بحق إحدى التحديات التي تواجه المجتمعات النامية في تحقيق نمو متكامل وشامل، وذلك للأسباب التالية كما يراها الدكتور "علي لطفي" في كتابه التنمية الاقتصادية.

*- أن الشخص الأمي يفشل في إدراك أهمية التنمية في مجتمعه ومتطلباتها المتعددة والمتباينة وبالتالي دورها في مقاومة التخلف.

*- أن عدم الإقبال على التعليم الفني والمهني يؤدي إلى نقص طاقات المتخصصين في المجال التصنيعي وهو أحد الأعمدة الأساسية في تنمية المجتمع.

*- يرتبط التعليم بالمستوى الصحي، فكلّما ارتفعت نسبة الأميين في المجتمع كلما انخفض المستوى الصحي، ومما لاشك فيه أن الفرد الأمي لا يعي المبادئ الصحية مما يسهل انتشار الأمراض، ومن ثم ارتفاع معدل الوفيات، وهو ما يفرض على الدول توجيه جزء من ميزانيتها لمحاربة الأوبئة والأمراض المتنقلة وعلاج المواطنين، وهذه الموارد كان من الضروري توجيهها لعملية التنمية.

***ثالثا* : انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع:**

إن الوضع الصحي في كثير من البلدان النامية ضعيف جدا ذلك أن المنظومة الصحية بهذه البلدان إذا ما قورنت بالبلدان المتقدمة نجدها منخفضة سواء على مستوى الوسائل المادية المتوفرة، أم الإمكانيات البشرية الموجهة لهذا القطاع، ويتميز المستوى الصحي بالمجتمعات النامية بجملة من الخصائص نذكر منها : (3)

أ. - إرتفاع في معدلات الوفيات، وهذا نظرا لقلة الأدوية وضعف العناية الصحية.

ب. - يقل متوسط طول العمر في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة.

ج. - عجز المجتمعات النامية في تحقيق توازن في التغذية، مما يؤدي إلى نقص في السعرات الكافية للفرد، والذي يترتب عن هذه الحالة ضعف صحي عام يؤثر تأثيرا سلبيا على الإنتاج، كما نجد الأمراض المزمنة والأوبئة منتشرة بكثرة.

د. - ضعف المنظومة الصحية بشكل عام في الدول النامية، حيث يتمثل أساسا في نقص الأطباء والممرضين والأدوية، والوسائل وضعف البنية التحتية بمقارنتها بالنمو الديمغرافي الذي تعيشه هذه المجتمعات سنويا.

ه. - تعاني المجتمعات النامية من عدم انتشار الوعي الصحي بين فئات المجتمع، مما ساعد في انتشار الأمراض وانتقالها بسهولة بين أفراد المجتمع الواحد.

و. - إنّ الظروف الصحية للمساكن، ونوعية المياه الصالحة للشرب وأنظمة صرف المياه الموجهة للسكان غير كافية، وفي وضع مأساوي مما زاد في انتشار الأمراض والأوبئة واتساعها.

***رابعا*: انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال وعدم إدماج المرأة في نظام الشغل بشكل واسع:**

تنتشر بين الدول النامية ظاهرة عمل الأطفال خاصة في المناطق الريفية ويعود هذا إلى عدة أسباب، منها ضعف مستوى الدخل الأسرى، ارتفاع في مستوى حاجيات الأسر، وعدم التوزيع العادل للدخل القومي وضعف النظام التربوي والتعليمي...الخ.

إضافة إلى ذلك عدم توفر هذه المجتمعات على منظومة قانونية تمنع تشغيل الأطفال.

وينجم في نظر الكثير من الدارسين في حقل علم اجتماع التنمية عن تشغيل الأطفال آثار سلبية معوقة للتنمية نذكر منها:

حرمان هؤلاء الأطفال من الالتحاق بمعاهد التعليم والتكوين، وهو ما يؤثر سلبا على المستوى التعليمي لهذه الفئة، فضلا عن إصابة كثير من الأطفال بأمراض مهنية وضعف عام وتعرضهم للخطر والحوادث المختلفة...الخ. وهو ما يؤثر سلبا على عملية التنمية. (4).

خامسا : انتشار عادات وتقاليد سلبية مرتبطة خاصة بالنظام الاستهلاكي.

تنتشر بين المجتمعات النامية عادات ومظاهر إضافية لا تسهم في دفع عملية التنمية نحو الأفضل، ومنها عادات الإنفاق البذخي وصور التبذير خاصة أثناء المناسبات الخاصة بالزواج والوفاة والمناسبات الدينية، والإسراف في استهلاك المياه والطاقة والكماليات...الخ.

التنمية من الناحية الاقتصادية:

تعدّ ظاهرة البطالة من أهم المعوقات التي تواجه المجتمعات النامية في تنميتها، ذلك أن انتشار البطالة وبشكل واسع بين الأفراد يقلص من اشتراك نسبة عالية في عملية التنمية، وبالتالي يؤثر ذلك في الإنتاج الكلي للمجتمع من جهة، وفي ارتفاع مستوى النفقات الموجهة للمجتمع (الخدمات) من جهة أخرى، وهذا يعود بالضرورة إلى تقاسم دخل واحد من قبل مجموعة من الأفراد مما ينتج عنه انخفاض في مستوى الدخل الفردي وتقليل معدل توفير رأس المال، وبالتالي التقليل من مستوى الاستثمار، وهي عناصر تؤثر إلى حد كبير في عملية التنمية.

أولا : انتشار مستويات عالية من البطالة بالمجتمع.

أ- البطالة الكلية: "chômage total" يخص هذا النوع عدد من السكان بصورة مباشرة بحيث لا يعملون كلية.

ب- البطالة الموسمية: ويكون فيها عدد من أفراد المجتمع في حالة بطالة جزئية أثناء السنة، وينتشر هذا النوع في القطاع الزراعي.

ج- البطالة المقنعة: وهي الزيادة في قوة العمل التي لا يقابلها زيادة في الإنتاج.

ثانيا : ضعف البنيان الصناعي :

تعد الصناعة أحد مقومات التنمية في المجتمع باعتبارها أحد مجالات الأنشطة الاقتصادية الأساسية، وذلك بخلاف كل من النشاط الفلاحي والخدمي، وتعاني الدول النامية عجزا كبيرا في التصنيع بحيث أن بنيانها الصناعي من حيث الإنتاج الصناعي (التكنولوجيا) أو تشغيل اليد العاملة ضعيفا.

فبينما تبلغ نسبة العاملين في المجالات الصناعية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية على التوالي 10 %، و 11 %، و 17 % من مجموع سكانها فإنّ النسبة في أمريكا الشمالية هي 37 % وفي أوربا 42 % . (5)

أضف إلى ذلك فإنّ معظم المشتغلين في قطاع الصناعة يعملون في الصناعات الخفيفة مثل الغزل والنسيج ...الخ عكس أكبر المشتغلين منهم في نفس القطاع بالدول الصناعية المتقدمة حيث نجد أكثر عدد من العمال موجودين بالصناعات الثقيلة.

ثالثا : ضعف البنيان الزراعي:

يتصف البنيان الزراعي بالدول النامية بالضعف والفوضى سواء من حيث الحجم الإنتاجي والتشغيل أم من حيث طبيعة الملكية وطرق استغلال الأراضي الصالحة للزراعة ...الخ.

وعموما نجد أن القطاع الزراعي بالدول النامية يعيش نقائص عديدة منها:

أ-عدم استخدام المكننة المتطورة في استغلال الأراضي.

ب-ارتفاع نسبة اليد العاملة في هذا القطاع مقارنتها بالمساحات الفلاحية المستغلة، بمعنى عدم التكافؤ بين العمالة والمساحات الزراعية (من حيث الإنتاج والتوظيف).

ج- عدم توفر نظام معين يسمح بتوزيع عادل للملكية الزراعية مما أدى بالضرورة إلى بروز طبقتين (طبقة الأغنياء، طبقة الفقراء)، هذا الوضع أسهم في ضعف توزيع الدخل القومي بطريقة عادلة وبالتالي انخفاض الإنفاق بالشكل الذي لم يساعد فئة واسعة من المجتمع النامي على الادّخار .

د- عدم فعالية الإصلاحات التي أتبعت في القطاع الزراعي، وخاصة فيما يتعلق بمحاربة الأمراض والآفات الزراعية، وطرق ووسائل الري، ونوعية البذور، طبيعة الملكية، هجرة اليد العاملة الريفية ...الخ

هـ- سيادة الإنتاج الواحد، حيث يعتمد الدخل القومي في البلدان النامية على سلعة أو مادة واحدة من المنتجات الموجهة للتصدير، وهو ما يؤدي إلى أن تصبح اقتصادياتها عرضة لتقلبات عنيفة قد تسببها العوامل البيئية الطبيعية غير المواتية. فضلا عن السياسة الاقتصادية الصناعية التي تجعل اقتصادها تحت رحمة الأسواق العالمية وما يصيبها من كساد أو رواج. (6)

رابعا : عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة:

من بين الصعوبات التي تواجه الدول النامية عدم القدرة على خلق ثروات بديلة باستطاعتها تعويض المنتجات الأولية المصدّرة، وهذا في حالة انخفاض أسعارها بالسوق، ويرجع هذا في نظر الدكتور"علي لطفـي" في كتابه "التنمية الاقتصادية" إلى :

1- عدم اتّباع الأسلوب العلمي في مجال الاستغلال الاقتصادي لموارد الطبيعة.
2- عدم توافر العناصر الفنية الخبيرة والمدّربة في هذه المجالات.
3- ارتفاع تكاليف الإنتاج والعمليات الاستخراجية.
4- عدم توافر عناصر إنتاج أخرى لازمة لاستغلال تلك الموارد.
5- ضيق السوق المحلي وعدم قدرته على استغلال تلك الثروات مع صعوبة تصديرها إلى الخارج.
6- سوء إدارة الوحدات الإنتاجية التي تتولى استغلال الموارد الطبيعية بوجه عام.

خامسا : نقص رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار:

وتعدّ من أهم المشكلات التي تعيشها المجتمعات النامية، والتي لم تسمح بتحقيق تنمية واقعية ومستمرة، ومن بين عواملها نجد:

أ. - نقص الادّخار سواء الادخار الفردي أم القومي، وقد أدّى هذا إلى نقص في رؤوس الأموال الموجهة للاستثمارات، فبينما تصل نسبة الادخار إلى الدّخل الكلي في البلدان المتقدمة إلى 15 %، و 20 % إنّها لا تتعدى نسبة 5 % في البلدان النامية. إضافة إلى ذلك فإن نقص الادّخار ينتج عنه انخفاض في القوة الإنتاجية في المجتمع، وانخفاض مستوى الدخول، وبالتالي ضعف القوة الشرائية.

ب. - نقص المؤسسات الادّخارية والمالية النقدية، حيث تعاني المجتمعات النامية من عجز كبير في المؤسسات النقدية المالية كالبنوك الادخارية وصناديق التوفير، والبنوك ...الخ.

ج.- الاكتناز حيث تمثل نسبة الاكتناز إلى حوالي 10 % من الدخل القومي في بعض البلدان النامية، وهي نسبة عالية ولها آثارها السلبية على التنمية.

د. - هروب رؤوس الأموال نحو الخارج، إذ تعيش الدول النامية هجرة كبيرة في رؤوس الأموال نحو الخارج، حيث يفضل أصحاب رؤوس الأموال بالمجتمعات النامية توظيفها بالبلدان المتقدمة وهذا لاعتبارات عديدة.

ه. - الاستثمار غير المنتج حيث نجد معظم أصحاب رؤوس الأموال بالبلدان النامية يوظفون أموالهم في مجالات غير منتجة، لا تحقق زيادة في الإنتاج، وبالتالي لا تساعد في خلق مصادر استثمارات جديدة.

و. - محاكاة نمط الإنفاق الاستهلاكي ويقصد به اقتناء المواد والمنتجات الكمالية التي تضعف الادخار.

ز. - تضخم النفقات الإدارية في الدول حيث نجد الدول النامية تنفق أموالا ضخمة من مجموع إجراءات ميزانية الدولة في نفقات غير رشيدة.

ح.- انخفاض متوسط الدخل الفردي والقوة الشرائية وفي هذا الصدد يرى "الدكتور محمد شفيق" في كتابه الموسوم بـ"التنمية الاجتماعية" أن نسبة متوسط الدخل الفردي في الدول النامية إلى الدول المتقدمة يمثل الـ: 15/1 تقريبا، وهذا لا ينطبق على الدول

البترولية الذي تزداد في بعضها نسبة متوسط الدخل الفردي فيها ثلاثة أو أربعة أضعاف في بعض الدول المتقدمة.

لكن لا يعني هذا أن الدول البترولية أكثر تقدما من الدول الصناعية، إنما يرجع ذلك إلى أثر الزيادة المفاجئة الكبيرة في أسعار البترول والتي حصلت ابتداء من عام 1974 وليس لتحقيقها تنمية اقتصادية حقيقية. (7)

ويعود سبب الانخفاض في متوسط الدخل إلى نقص في مستوى الادّخار، وبالتالي انخفاض حجم رؤوس الأموال الموجهة نحو الاستثمار.

هذا إذا علمنا أن نصيب البلدان النامية من الإنتاج العالمي يمثل 20 %، ونصيبها من الإنتاج الصناعي لا يتجاوز 5 %، ونصيبها من الدخل القومي للتجارة الخارجية يقدر بـ 25 %، بينما نجد 75 % بيد الدول الصناعية.

ويمثل هذا التوزيع غير العادل في الدخل الكلي العالمي صعوبات جوهرية ومهمة في انتقال اقتصاديات دول العالم النامي من مرحلة الانكماش والضعف إلى مرحلة الحركة والتطور والنمو.

3- أهم معوقات التنمية من الناحية الإدارية.

تتمثل هذه المعوقات في كون المشكلة الإدارية في المجتمعات النامية لا تساعد في تحقيق تنمية متوازنة، وتظهر هذه المعوقات الإدارية في المجتمع النامي في جملة من النقاط منها:

أ. - الاعتماد على الأساليب الإدارية التقليدية سواء في توزيع التخصصات أم في توزيع المهام وعدم توظيف الأساليب والطرق الإدارية الحديثة.

ب. - البطء الشديد في اتخاذ الاجراءات والقرارات اللازمة في تسيير الموارد البشرية والمالية والتهرب من تحمل المسؤولية مع تفشي ظاهرة البيروقراطية.

ج. - مركزية النشر.

د. - عدم واقعية الأهداف التي تحدد ضمن إستراتيجيات مختلفة سواء في المجال التعليمي أو الصناعي أو الزراعي الخ.... مع رفع شعارات لا تتماشى والأهداف المرسومة. " مما يضطر المسؤولين في البلدان النامية إلى تسطير برامج إنمائية خيالية مثل إفتتاح خطوط جوية مردوديتها تكون محدودة، أو إنشاء مصانع ذات إنتاج متخصص تتطلب موارد مالية عالية تكون الدولة عاجزة عن تحقيقها مما يؤدي إلى إهدار الموارد الطبيعية والطاقات البشرية واستنزاف القدرات الاقتصادية لتلك الدول. (8)

ه. - عدم تتبع نظام واضح في كثير من الميادين خاصة الميدان التجاري يهدف أساسا إلى ضبط المعاملات الناتجة عن توزيع المنتجات، الضرائب، الأسعار ...الخ .

و. - تسرب العمالة الماهرة المتخصصة في كثير من القطاعات والميادين الإنتاجية التي تعدّ أساسية إلى خارج المجتمع.

ز. - ضعف كبير في مستوى الخدمات المتعددة المقدمة لأفراد المجتمع مع تعرضهم إلى معاناة في كثير من مجالات الحياة: نقص الكهرباء الغاز، المياه،...الخ، مما يؤثر سلبا في تنمية المجتمع.

ح. - عدم نزاهة المسؤولين وعدم صلاحيتهم في تسيير الشؤون العامة للمجتمع، مع بروز انحرافات كثيرة لدى القيادة والحكام.

ط. - الاعتماد على الجهوية والمحسوبية في التعيينات بعيدا عن القدرة والتخصص والكفاءة.

إن عدم وجود سياسة واضحة تعمل على متابعة المشاريع الواجب إنجازها وتقييمها، وبالتالي غياب القانون في كثير من الحالات مع التستر على الأخطاء الإدارية والمالية، وعدم تنفيذ القواعد الإدارية المعمول بها في تسيير الشؤون العامة للمجتمع النامي كل هذا لا يسمح بتحقيق تنمية واسعة ومستمرة بالمجتمعات النامية . (9)

4 - المعوقات من الناحية السياسية:

من أهم المعوقات في المجال السياسي يمكن ذكر ما يلي:

أولا : التبعية السياسية إذ نجد الدول المتقدمة تمارس ضغوطا واضحة على الدول النامية حتى تصبح موالية لها، وقد يؤدي هذا الضغط في بعض الأحيان إلى حدوث ثورات واضطرابات داخل هذه البلدان النامية.

وما المساعدات (الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية) التي تتشدق بها الدول الصناعية للدول النامية إلا عاملا من العوامل التي تبقى على تبعية هذه الدول لها ولنظامها الاقتصادي والسياسي.

أضف إلى ذلك فإن الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية تكون مشروطة بمقابل معين كالحصول على قواعد عسكرية أو تسهيلات على أراضيها أو الحصول على تأييد لمواقف سياسية معينة...الخ.

ثانيا : أن الوضع الاستعماري الذي عايشته معظم البلدان النامية بقيت آثاره السلبية إلى حد الآن، مما يصبح متغيرا جوهريا في بناء أي خطة تنموية يجب اتخاذها.

ثالثا : أن المجتمعات النامية تشتهر بعدم الاستقرار السياسي، وهذا من حيث انتشار الحروب الأهلية والاضطرابات العرقية التي تعد عاملا يؤثر سلبا في تنمية المجتمع.

رابعا : أن جل المجتمعات النامية تفتقر إلى حد كبير لنظام ديمقراطي يسمح بمشاركة سياسية مهمة تفتح المجال أمام كل أفراد المجتمع من أجل التداول على الحكم.

خامسا : عموما نجد القوة الاقتصادية والسياسية بالمجتمعات النامية متمركزة في طبقة اجتماعية واحدة هذا إن لم نقل في يد أسرة أو جماعة واحدة حاكمة وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى احتكار السلطة وبالتالي اللاعدالة في توزيعها.

سادسا : ضعف الوعي السياسي لدى الفرد بالمجتمعات النامية ويظهر هذا جليا في ضعف المشاركة السياسية وتدني الثقافة السياسية بالمجتمع.

سابعا : تأثير العلاقات غير الرسمية (من عادات وتقاليد وأعراف والروابط التقليدية القبلية) على النظم السياسية، ومنه على عملية اتخاذ القرارات السياسية اللازمة لأي

عملية تنموية بالمجتمع.

خاتمة

إذا كانت المجتمعات النامية قد واجهت تحديات فرضها التطور التاريخي المرتبط بالاستعمار، فبعد نيلها الاستقلال السياسي نجدها قد واجهت تحديات أكبر وأعظم من إحداث التغيير والتحول باتجاه أوضاع جديدة ومستقرة.

فمن وضعية الاختيار بين النماذج والأساليب التنموية المطروحة (إن كانت هناك حقيقة حرية الاختيار لهذه المجتمعات)، إلى وضعية الصراع ومواجهة المشكلات والعوائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية، والتي بدون شك أثرت إلى حد كبير في السياسة التنموية، وبالتالي لم تسهل في بعث هذه العملية على أسس سليمة ودائمة.

فبالرغم من حدة وتناقض وتعدد المعوقات التي واجهت تنمية المجتمعات النامية، إلا أن هذه الأخيرة قد حاولت في كثير من المراحل مواجهة كل من الأوضاع الداخلية والوقائع العالمية التي لم تكن تقبل الضعفاء، حقيقة أن تخطي هذه العقبات قد كلف المجتمعات النامية كثيرا.

المراجع

1- محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، مصر، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1999.

2- عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية ط 4، القاهرة، مكتبة وهبة، 1982، ص ص 56، 58.

3- علي لطفي : التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1980، ص ص 76، 79.

4- محمد شفيق: مرجع سابق، ص 58.

5- علي لطفي :مرجع سابق، ص 37.

6- محمد شفيق: مرجع سابق، ص 72.

7- نفس المرجع، ص 72.

8- محمد صلاح بسيوني:التحديات الاجتماعية لتخطيط التنمية، دراسة مقارنة على نماذج من المجتمعات المحلية المخططة في بعض الدول الإفريقية، الإسكندرية، 1977، ص ص 88، 90.

9- احمد مجدي حجازي وشادية قناوي: التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، القاهرة، دار الكتاب للنشر والتوزيع، 1987، ص 197.